المعوقات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة كمية تحليلية

*منير كرادشة، ناصر المعولي، أمل ناصر الهاشمية**

ملخّص

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الباحثين من النواحي الاقتصادية والمجتمعية، ومعاينة أثر المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية في مواقف عينة الدراسة إزاء هذه المعوقات بعد ضبط وتحييد صافي أثرها. واعتمدت الدراسة بصورة أساسية على "الاستبانة" كأداة لجمع البيانات، مطبقة على (714) من الباحثين والأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، وبالاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن المعوقات المتعلقة بـ "قلة الميزانيات البحثية، وضعف وقلة المكافآت والحوافز المادية للبحث العلمي" قد احتلت أعلى سلم المعوقات ذات الصيغ والاقتصادية، كما أن "عدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي" جاءت كأهم المعوقات المجتمعية. وبينت نتائج الدراسة أن متغير "نوع المؤسسة" كان أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في تباين وجهات نظر الأكاديميين والباحثين حول المعوقات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجههم أثناء إعدادهم لبحوثهم العلمية.

الكلمات الدالة: المعوقات الاقتصادية، المعوقات المجتمعية، البحث العلمي، مؤسسات التعليم العالي، الباحثين والأكاديميين.

المقدمة

تشير المداولات الدولية إلى ارتفاع معدلات الإنفاق على البحث العلمي لدى الدول المتقدمة مقارنة بنظيراتها من الدول العربية النامية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة (أمريكا) من الإنفاق العالمي على البحث العلمي لعام (2013) ما يقارب (32.4) مليار دولار، أما في أوروبا فقد بلغت هذه النسبة (22.7) مليار دولار، في حين لم يتجاوز ما ترصده الدول العربية والنامية على البحث العلمي بالنسبة لمواردها المالية وميزانياتها السنوية (1.1) مليار دولار من إجمالي الإنفاق العالمي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015). ويؤكد "تيودور شولتز" في هذا السياق أنه لا يمكن النظر إلى البحث العلمي على أنه نوع من الاستهلاك أو الترف الأكاديمي، بل يعد نوعا من الاستثمار طويل الأمد، وأكثر الاستثمارات أهمية؛ لما له من أدوار حاسمة في تعظيم عوائد التنمية، سواء المادية أو الاجتماعية أو الثقافية. ويذهب كيتشر (Kitcher) بذات السياق إلى تأكيد أن البحث العلمي يشكل أهم مرتكزات عملية التنمية وأقوى دعائمها (Kitcher: 2000: 40).

وتعزو الأدبيات المتوفرة تراجع مستويات إنتاج البحث العلمي في الدول النامية والعالم العربي لاعتبارات تتعلق بافتقار هذه الدول إلى سياسات واضحة لتحفيز إنتاج البحث العلمي وتطويره، وضبابية أهدافها، وعدم قدرتها على تحديد أولوياتها، إضافة إلى قلة المراكز المتخصصة فيها (الطبيب، 2013). ويشير كيتشر (Kitcher) في هذا الخصوص إلى شدة ارتباط مستويات الإنتاج العلمي بالمناخ الأكاديمي والاجتماعي، مؤكدا كذلك على أهمية العوامل الاقتصادية في هذا السياق (Kitcher: 2000: 37-41)، وهو ما يتقاطع مع ما توصل إليه ميلز (Mills) الذي أشار إلى أهمية العوامل ذات الصيغ الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وشدة تأثيرها على الإنتاج العلمي، موضحا أيضا

* مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
تاريخ استلام البحث 2017/9/18 وتاريخ قبوله 2018/10/11.

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

شدة تأثر الباحثين بهذه الجوانب وما يلازمها من اعتبارات وملابسات (ميلز، 1980: 315-317).

وتذهب الأدبيات ذات المنشأ الاجتماعي إلى تأكيد شدة حساسية مستويات الإنتاج من البحث العلمي تجاه الاعتبارات المجتمعية والاقتصادية، إذ يؤكد جولدنر (Gouldner) أن لهذه الاعتبارات تأثيراً شديد الأهمية على قدرة الباحثين والأكاديميين في المنافسة وعلى رغباتهم في الإنجاز؛ ويذكر هوركهايمر (Horkheimer, 1972: 3-9) في هذا الخصوص أن جذور إشكالية البحث العلمي تكمن في سياقاتها الاقتصادية والمجتمعية، وهو ما يتفق مع المقاربة التي قدمها بورديو (بورديو، 2000: 112-113) والتي أشار فيها إلى أن المعضلة الأساسية للبحث العلمي" تعود بأصولها لما هو متاح من حوافز وتحديات اقتصادية ومجتمعية، التي شكلت عبر سياقها التاريخي محكات أساسية أمام البحث العلمي ونمائه. ويرى بيكرنج (Pickering) أن السياق الأكاديمي للإنتاج العلمي والمعرفي يعد "كلاً متكاملاً"، ويتضمن اعتبارات مادية وأخرى إنسانية واجتماعية، تتفاعل فيما بينها لتشكل في المحصلة النهائية بنية البحث العلمي وملامحه (Pickering:1993: 561)؛ وهو ما يؤكد أن المعنيين بالبحث العلمي عادة ما يكونوا محكومين بطبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه وبأحكامه القيمية، وبما يرتبط به من اعتبارات مجتمعية واقتصادية (عبدالباري، 2016: 75)، وهي معطيات -كما يلاحظ- ذات طابع مركب تتسم بشدة تداخلها مع الواقع الاجتماعي والعلمي، الذي يفرض كل منها جملة من الصعوبات التي تؤثر على وضع البحث العلمي وتطوره.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الملامح النهائية لبنية البحث العلمي لا تتوقف عند طبيعة العوامل الشخصية ذات العلاقة بخصائص الفرد وقدراته البحثية فحسب؛ وإنما تمتد لتشمل عوامل وظروف ذات صيغ اقتصادية ومجتمعية، والتي عادة ما يكون لها دور فاعل في هذا الشأن. وتذهب الأدبيات المتوفرة في ذات السياق إلى تأكيد أن البحث العلمي وتطوره ما هو في المحصلة النهائية إلا فعل اجتماعي مركب ومعقد، يتأثر كباقي الأفعال بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتأثر بطبيعة العوامل والملابسات المجتمعية التي تحيط به.

مشكلة الدراسة

يبدو أن جهود البحث العلمي وتطويره في العالم العربي- ومن ضمنها سلطنة عمان-لا تزال محدودة، وتحكمها مجموعة من الاعتبارات[1]، خاصة تلك ذات المنشأ الاقتصادي والمجتمعي، والتي كثيرا ما تنطوي على انعكاسات مهمة وحاسمة على واقع البحث العلمي وجوانبه، وقد تخفي وراءها أهم مكامن إشكالياته. ويبدو أن مثل هذه الجوانب ما تزال تثير قلقا لدى الأوساط الأكاديمية؛ بسبب كثرة تداعياتها وما يصاحبها من انعكاسات عميقة ومتنوعة على واقع البحث العلمي وآفاقه.

كما يبدو أن الجوانب ذات العلاقة بالعوامل الاقتصادية والمجتمعية، تمثل محركات فاعلة وأساسية في **العملية البحثية**، ولها دور في خلق وتوليد كثير من التحديات أمامها. وبناء عليه فقد تبلورت فكرة ومشكلة هذه الدراسة، والتي تتضمن تساؤلات حول جدلية العلاقة بين طرفي المعادلة والمتمثلة في الظروف الاقتصادية والمجتمعية التي تحيط بالأكاديميين والباحثين في المجتمع العماني من جهة، ومسألة تطور الإنتاج العلمي من جهة أخرى.

تساؤلات الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية: **أولا:** ما أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

1. ما أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه البحث العلمي في السلطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2. ما أهم المعوقات المجتمعية التي تواجه البحث العلمي في السلطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ثانيا: ما أثر المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية، ممثلة في

[1] بهدف دعم وتطوير البحث العلمي في سلطنة عمان فقد أنشأ مجلس البحث العلمي وحدد اختصاصه أهداف بموجب المرسوم السلطاني 54 / 2005، والذي هدف إلى تنمية البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار المعرفي. كما تضمنت معايير الاعتماد الأكاديمي، معياراً خاصاً يلزم كافة مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بقضايا البحث العلمي وتطويره والنهوض به (وزارة التعليم العالي، 2013). وتجدر الاشارة بهذا السياق أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي قد بلغت (0.246%) من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة لعام 2015 (World Bank, 2018).

(النوع الاجتماعي، العمر، نوع المؤسسة، التخصص، بلد الحصول على آخر درجة علمية) في مواقف الباحثين والأكاديميين إزاء التحديات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجههم (بعد ضبط وتحييد صافي أثر باقي المتغيرات)؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة لما يشكله البحث العلمي من ركيزة أساسية من ركائز العملية التنموية الشاملة والمستدامة في المجتمع العماني، ومن محاولتها لرسم صورة واقعية ومفصلة لطبيعة التحديات والمعوقات ذات المنشأ الاقتصادي والمجتمعي التي تواجه الباحثين والأكاديميين، والتي تحول دون تطور إنجازهم البحثي، كما تأتي أهمية الدراسة كونها تعد من الدراسات القليلة على مستوى السلطنة التي تبحث بصورة معمقة في بعد محدد ممثلا في العوامل الاقتصادية والمجتمعية المؤثرة على البحث العلمي. وتسعى الدراسة لتقصي ومعاينة تأثير بعض خصائص الأكاديميين والباحثين وخلفياتهم الديموغرافية والأكاديمية في مواقفهم إزاء هذه الأشكال من المعوقات؛ الأمر الذي من شأنه أن يقدم توصيفا دقيقا وواقعيا لهذه الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها.

كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من ما تتضمنه من محاولات لإثراء التراث السيسيولوجي الذي يبحث في العوامل الاقتصادية والمجتمعية وتأثيرها على واقع البحث العلمي في السلطنة، وسعيها لإيجاد قاعدة بيانات متخصصة في هذا الموضوع، مستندة على الدراسات الميدانية ونتائج الدراسات النظرية، خاصة وأن السلطنة تفتقد إلى قاعدة بيانات متخصصة متعلقة بواقع البحث العلمي فيها وأهم المعوقات التي تواجه؛ الأمر الذي قد يفيد صناع القرار والمعنيين في مجال إنتاج المعرفة والبحث العلمي، ويساعدهم في وضع الخطط والاستراتيجيات الدقيقة والموضوعية التي من شأنها أن تعزز تطور العملية البحثية وتقدمها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى: **أولا:** التعرف على المعوقات التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالمي بالسلطنة، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية:

1. تحديد أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه البحث العلمي في السلطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2. اكشف أهم المعوقات المجتمعية التي تواجه البحث العلمي في السلطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: تحديد فيما إذا كان هناك أثر للمتغيرات الديموغرافية والأكاديمية، ممثلة في (النوع الاجتماعي، العمر، نوع المؤسسة، التخصص، بلد الحصول على آخر درجة علمية) في مواقف الباحثين والأكاديميين إزاء التحديات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجههم (بعد ضبط وتحييد صافي أثر باقي المتغيرات).

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها

1. **البحث العلمي:** عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث)؛ من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث). (العاجز وبنات، 2003: 5)
2. **معوقات البحث العلمي:** يقصد بها الصعوبات والتحديات التي تعيق البحث العلمي، وتمنع الباحث من إجراء وكتابة البحوث العلمية، مما يؤثر على نمو وتطور العملية البحثية (المحبوب، 2000).

- **المعوقات الاقتصادية:** الصعوبات والمشكلات ذات الطابع الاقتصادي التي تواجه البحث العلمي، والمتعلقة بضعف الميزانية البحثية، وقلة المكافآت المادية، وتدني مستوى الباحث، والتي تسهم في عرقلة البحث العلمي، والحد من تطوره.
- **المعوقات المجتمعية:** التحديات والصعوبات المرتبطة بالمجتمع وثقافته تجاه البحث العلمي، وما يرتبط به من أنظمة وتشريعات وقوانين، تؤثر على البحث العلمي، والتي قد تسهم في تراجع الإنجاز من البحث العلمي.

الدراسات السابقة

من خلال المراجعة التقييمية للأدبيات المتعلقة بالبحث العلمي ومعوقاته، وبناء على القراءة المتأنية، والاطلاع على ما توفر من دراسات سابقة وذات صلة، فقد تم استعراض أهم نتائج هذه الدراسات، وذلك وفقا لآلية محددة تكفل تحقيق أكبر قدر

من الاستفادة مما تضمنته هذه النتائج، بحيث سيتم عرض هذه الدراسات وفقا لتسلسل زمني (من الأحدث إلى الأقدم) وضمن إطارين عريضين ممثلين في: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج هذه الدراسات:

أولا: الدراسات العربية

وفي ضوء تحليله لصعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية بجامعة طرابلس، أشار منصور (2015) في دراسته الموسومة بـ" صعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب في جامعة طرابلس" التي هدفت إلى التعرف على أهم الصعوبات التي تعترض الباحث في مجال العلوم الإنسانية بكلية الآداب بالاعتماد على المنهج الوصفي، وباستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات طبقت على عينة قوامها (11) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية (غير الاحتمالية). إلى أن أهم الصعوبات التي تعترض الباحث في مجال العلوم الإنسانية تتمثل في: عدم الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في تطوير أو حل مشاكل المجال الذي تم البحث فيه، عدم مرونة الاجراءات المتعلقة بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، وعدم تخصيص ميزانية مستقلة من قبل الجامعة للبحث العلمي.

وفي معاينته لضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي، توصل الطبيب (2013) في دراسته بعنوان"ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي: دراسة تحليلية ميدانية" إلى تحديد أهم المشكلات التي تعترض البحث العلمي، والتعرف على آليات تحسين جودته، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال استطلاع شمل (120) شخصا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية باستخدام الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة؛ أن الجوانب ذات العلاقة بالإنفاق على البحث العلمي يشكل أهم الجوانب، وقد خلصت إلى ضرورة التركيز على جانب التمويل أو الإنفاق على البحث العلمي، والذي يعد جانباً هاماً لضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي.

أما فيما يتعلق بمعوقات البحث العلمي في جامعة آل البيت، فقد خلص الحراحشة (2011) في دراسته الموسومة بـ" معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت"، والتي استندت إلى المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وباستخدام أداة الاستبانة، والتي طبقت على عينة قوامها (113) عضو هيئة تدريس؛ إلى أن قلة الدعم المادي المقدم لإجراء البحوث العلمية تعد من أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في جامعة آل البيت الأردنية، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن النوع الاجتماعي ونوعية الكلية والرتبة الأكاديمية لم تخلق تحديات مهمة أمام البحث العلمي.

وبخصوص رؤى تحليليه لواقع البحث العلمي في الوطن العربي، أجرى سيار (2011) دراسة بعنوان "البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية: رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات" والتي هدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي وخصائصه وسماته، والتعرف كذلك على بيئة وثقافة البحث العلمي في الوطن العربي، وتشخيص أبرز مشاكله. وخلصت الدراسة إلى أن بيئة البحث العلمي في الوطن العربي غير مشجعة للبحث والابداع والابتكار، على كافة الأصعدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، بالإضافة إلى تدني مستوى الحرية الأكاديمية للباحث، وضعف آليات تسويق إنتاج مراكز البحوث، وضعف الاهتمام بالكوادر البحثية. كما توصلت الدراسة إلى أن الثقافة المجتمعية غير حاضنة للبحث العلمي والباحثين وغير مشجعة للباحثين.

أما فيما يتعلق بطبيعة معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة، فقد أجرى كل من عمر وزيدان (2007) دراسة حول "معوقات البحث العلمي لدى عينة من المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة"، والتي هدف فيها إلى التعرف على أهم معوقات وواقع البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة؛ من خلال تتبع أثر كل من متغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد البحوث التي قام بها الباحث على معوقات البحث العلمي. وخلصا إلى أن أكثر المعوقات قد تركزت في مجالات التسهيلات العامة، والمعوقات المادية والمعوقات الأكاديمية. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات البحث العلمي تعزى إلى المؤهل العلمي ولصالح حملة الدكتوراه.

وأوضحت دراسة الفتلي (2007) الموسومة بـ "المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات العراقية"، والتي هدفت إلى التعرف على أشكال المعوقات التي تواجه الباحث العلمي في الجامعات العراقية، بالاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي،

وباستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي طبقت على عينة قوامها (200) من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القادسية؛ إلى أن المعوقات المالية تأتي على رأس قائمة المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي؛ وفسرته في ضوء ما تشكله هذه الجوانب من مرتكزات اساسية للبحث العلمي وتطوره، كما أكد على أهمية التحديات ذات العلاقة بالأعباء المادية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس، وضيق الوقت وتعدد مسؤولياته.

وفيما يتعلق بدراسة بطاح (2005) الموسومة بـ"معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها"، فقد هدفت الدراسة إلى تقصي أشكال المعوقات التي تقف في وجه البحث العلمي على عينة قوامها (154) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة الى وجود عددا من المعوقات المهمة التي تحول دون تقدم البحث العلمي، أهمها: عدم ربط البحث العلمي بالمؤسسات الانتاجية، وعدم أخذ صناع القرار والجهات المعنية بمخرجات البحوث، كذلك قلة توفير الأدوات المطلوبة لإجراء البحوث العلمية.

وفي معاينته لـ"مشكلات البحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل"، والتي هدف خلالها المحبوب(2000) إلى التعرف على المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل خلال إعداده للبحث العلمي وفقا لرؤيتهم وتقييمهم لها، بالاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، توصل إلى أن أهم هذه المشكلات تتمثل في قلة الموارد المالية، والذي يعد أكبر عائق يواجه عضو هيئة التدريس في الجامعة المذكورة، بالإضافة إلى قلة التسهيلات التي أثرت على الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى رضاهم إزاء الدعم الذي تقدمه الجامعة في مجال البحث العلمي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

في دراسة حول تحديات جمع البيانات وتوصيات من أجل الباحثين الجدد، لريماندو وآخرون (Rimando et al., 2015) والموسومة بـ" تحديات جمع البيانات وتوصيات من أجل الباحثين الجدد" والتي هدف فيها إلى تحليل الصعوبات والتحديات التي تواجه الباحثين الجدد أثناء عملية جمع البيانات، خاصة لدى طلبة الدكتوراه في تخصص الصحة العامة في الجامعة الحضرية في جنوب شرق الولايات المتحدة، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها (8) طلاب من برنامج الدكتوراه – الذين قاموا بإجراء أطروحات في مواضيع متنوعة في الصحة العامة خلال الخمس السنوات الماضية–وباستخدام المنهج الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين أثناء عملية جمع البيانات تتلخص في: عدم امتلاك المبحوثين المعرفة الكافية في المواضيع المطروحة للدراسة، وحساسيتهم لبعض الأسئلة، وعدم استعداد المبحوثين للإجابة أو التعاون مع الباحثين، وتعرض الباحث للمضايقات أثناء عملية جمع البيانات والاجهاد.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه الباحثين المبتدئين، فقد خلصت دراسة الباحث تاسكين وآخرون (Taskeen et al., 2014) الموسومة بـ "الصعوبات التي تواجه الباحثين المبتدئين: دراسة لجامعات في باكستان" التي هدفت إلى قياس تصورات الباحثين حول الصعوبات التي تواجه الباحثين المبتدئين في عملية البحث العلمي، والتي أجريت على عينة قوامها (100) عامل من العاملين في جامعة لاهور للتعليم، وبالاستناد إلى المنهج الكمي الوصفي، وباستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات؛ إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين المبتدئين أثناء إعدادهم للبحث العلمي تتمثل في عدم كفاية الاشراف المقدم لهم، بالإضافة إلى التكلفة المالية العالية، وحاجة العملية البحثية لمزيد من الجهد والوقت لإجراء وكتابة البحوث.

وهدفت دراسة فرزانه وآخرون (Farzaneh et al., 2014) والموسومة بـ"معوقات البحث من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعة أردابيل للعلوم الطبية"، إلى معاينة وتقصي العوامل المقيدة لإجراء البحوث من وجهة نظر الطلاب والمدرسين، بالاستناد إلى المنهج الوصفي، وباستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات، والتي طبقت على عينة قوامها (250) مدرسا وطالبا، بحيث بلغ عدد المدرسين (50) مدرس وعدد الطلاب (200) طالب، تم انتقاؤهم عشوائيا من مختلف التخصصات الأكاديمية في العلوم الطبية. وخلصت الدراسة إلى أن أهم المعوقات من وجهة نظر الطلاب تتمثل في: وجود أنظمة إدارية معقدة تتعلق بعملية إجراء البحوث، في حين تمثلت

أهم معوقات إجراء البحوث من وجهة نظر المدرسين في: عدم وجود الوقت الكافي بسبب الأعباء الكثيرة المتعلقة بالعمل الأكاديمي، وضعف الدعم المالي لإجراء البحوث.

خلصت دراسة أوساجي (Osagie, 2012) الموسومة بـ "تمويل الحكومة الفيدرالية للبحث العلمي في جامعات نيجيريا: جامعة بنين كدراسة حالة"، والتي هدفت إلى استقصاء مدى إنفاق الحكومة على البحث العلمي في الجامعات النيجيرية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج النوعي المتمثل في تحليل الميزانية والبيانات الرسمية المتوفرة، باستخدام أدوات مثل المقابلات والاستبانة لجمع البيانات، والمطبقة على جميع العاملين في كليات الجامعة؛ إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أقل من (5%) من الإيرادات الحالية تم تخصيصها للبحث العلمي في الجامعات، بالإضافة إلى عدم إعطاء الحكومة النيجيرية البحث العلمي أولوية في خططها، وعدم اعتراف المجتمع بالأهمية الاقتصادية للبحث العلمي.

وفي معاينته للمعوقات وعناصر التمكين والمحفزات للمشاركة في البحوث والتي تعتبر أهم الاشكاليات التي تواجه نهضة البحث العلمي، أجرى باكين وآخرون(Bakken et al., 2009) دراسة بعنوان "المعوقات وعناصر التمكين والمحفزات للمشاركة في البحوث"، بالاعتماد على أدوات مختلفة لجمع البيانات، مثل: الاستبانات ومجموعات الاختبار والمقابلات لقياس الاهتمام بالبحوث السريرية/ الطبية في المجتمع الطبي (لكل الأعضاء الفنيين وغير الفنيين)؛ توصل فيها إلى وجود مجموعة من العوائق المهمة التي تحول دون إجراء هذه البحوث مثل: ضيق الوقت، عدم تلقي التدريب الكافي في طرق البحث، نقص في المتعاونين والطاقم المساعدين، عقبات متعلقة بالمراجعات المؤسسية، وعدم ثقة المجتمع بالبحوث العلمية.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتبين من خلال المراجعة التقييمية للدراسات السابقة وذات الصلة التي تم عرضها تفاوت مواضيعها وأهدافها، والتي تباينت بين السعي إلى التعرف على واقع البحث العلمي والمعوقات والصعوبات والمشكلات التي تواجهه، والكشف عن حوافزه والحلول المقترحة للنهوض به والتعرف على آليات تحسين جودته وعناصر تمكينه وتعزيز مستويات مساهمة الباحثين من كافة التخصصات في تطويره؛ أن هناك تقاطعات بارزة ومهمة بين نتائج هذه الدراسات فيما يتعلق بتأكيدها على أهمية البحث العلمي، ووجود مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تؤثر على مستوى تطوره، وتحول دون الارتقاء بإنجاز الباحثين والأكاديميين العلمي وضرورة وجود آليات لتحسن جودة البحث العلمي وتعزيز مساهمة الباحثين في عمليات تطويره. وفي ضوء المراجعة المتأنية لنتائج كافة هذه الدراسات والتي عنيت بموضوع هذه الدراسة لوحظ تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة (التي تم عرضها) بأنها ركزت جل اهتمامها على معاينة وتحليل أبرز المعوقات ذات الصيغ الاقتصادية والمجتمعية التي تحد من تطور البحث العلمي وتقدمه، وتؤثر على مستوى إنجازه. كما تتميز هذه الدراسة باستناد بياناتها على عينة واسعة من الباحثين والأكاديميين العاملين في مختلف مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، مما يعزز إمكانية تعميم نتائجها.

الإطار النظري

يعد البحث العلمي ركيزة من ركائز التنمية، وأداة أساسية للتطور والتحديث؛ إذ يرتهن به نماء المجتمعات ونهضتها، وتجاوزها كثيرا من أوجه تخلفها. غير أن عملية تقدم البحث العلمي وتطوره صاحبها جملة من العقبات والصعوبات، والتي حالت دون وصولها إلى غايتها وأهدافها المنشودة، ويبدو أن الجوانب المجتمعية كتلك المتعلقة بـ: عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي، وعدم وجود هيئات للتنسيق بين المؤسسات والوحدات البحثية في المجتمع؛ قد شكلت أحد أهم إشكاليات تقدم مسيرة البحث العلمي، والتي أسهمت في تعطيل كثير من أوجه نموه وتطوره. ويرجع جولدنر (Gouldner) طبيعة السياق الأكاديمي للمؤسسات العلمية وما يرتبط به من معضلات واضطرابات إلى شدة تأثره بطبيعة السياق المجتمعي ومكوناته (Gouldner,1970: 238-240). وفي هذا السياق يقدم بورديو رؤية متميزة للسياق الأكاديمي وحالة البحث العلمي، انطلاقا من رؤيته التحليلية التي طرح فيها مفهومي "الهابيتوس" أو "الحقل العلمي"، حين اعتبر أن الحقل العلمي وما يرتبط به من مؤسسات كغيره من الحقول الأخرى في حالة تفاعل وارتباط مستمر مع المجتمع، حيث يتسم بديناميكية تفاعله مع السلطة ورأس المال وعلاقات القوى، كما أن له قوانينه الخاصة التي تحدد آليات التفاعل الاجتماعي وأشكال الممارسات والعلاقات

الأكاديمية بين عناصر تلك المؤسسات (بورديو، 2000: 112-113).

وبهذا السياق تجنح نظرية النسق إلى التأكيد أن أي "نسق وظيفي" يستند في أدائه إلى فكرة الكل الذي يتألف من أجزاء، بحيث يقوم كل جزء بأداء دوره، معتمدا في ذلك على غيره من الأجزاء، ومن ثم يبرز التساند الوظيفي بين الأجزاء الممثلة للنسق الكلي وعمليات ربط بعضها ببعض، وبين النسق ككل. وعليه فإن العمليات الاجتماعية التي تتم داخل إطار النسق وما يتولد عنها من علاقات، شأنها أن تمثل نماذج سلوكية وليدة شعور الأفراد باعتماد بعضهم على البعض الآخر، وبترابط أفكارهم، وترابط النشاطات التي يحدثونها أثناء عملية تفاعلهم، والتي شأنها أن تقود إلى ارتباطات بنائية في العلاقات الوظيفية بينهم (درويش، 2013: 96). ويحدد "ميرتون" في هذا السياق عددا من الشروط المعيارية للمؤسسات المعنية بالبحث العلمي حتى تحقق أهدافها من الإنتاج المعرفي، منها ما يرتبط بالقيم والمعايير المحيطة، ومنها مرتبط بتطبيق القواعد والقانون داخل بيئة هذه المؤسسات، مشيرا إلى تأثرها بالعوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بها، وبطبيعة البناء الاجتماعي (عبدالباري: 2016، 67).

يبدو أن الإشكاليات ذات المنحى الاقتصادي ستبقى تشكل أهم المعضلات التي واجهت البحث العلمي داخل هذه المؤسسات البيروقراطية والتي قد تحد من تقدمه وارتقائه، خاصة وأن هذه الجوانب وما يرتبط بها من عمليات تمويل مادي للبحوث العلمية وتقديم الحوافز والمكافآت كثيرا ما تقترن بمؤشرات مهمة حول مدى اهتمام هذه "المؤسسات" بالبحث العلمي وجديتها في العمل على تطويره ونمائه. ويشير "الفريد مارشال" في حديثه حول القيمة الاقتصادية للتعليم، إلى أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر، وبأن ما ينفق على البحث العلمي لا يعد هدرا بل استثمارا طويل الأمد، وشأنه أن يرفع مستوى الدخل القومي إذا أحسن التصرف فيه. وهو ما أكدته "نظرية رأس المال البشري"، والتي عدّت تنمية رأس المال البشري عنصرا جوهريا وأساسيا وفعالا في تحقيق التنمية المستدامة، ونماء المجتمع وتطوره (درويش, 2013: 102-103).

بصورة عامة، فالبحث العلمي سيبقى يشكل قاعدة أساسية من قواعد عملية التنمية في المجتمعات الإنسانية، ومحركاً فاعلاً لكافة قطاعاتها (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، ورغم الأهمية الكبيرة للبحث العلمي (كجهد موضوعي منظم) وعمق انعكاساته وتنوعها؛ إلا أنه لا يمكن أن يجرى في صورته المطلوبة دون توفر الكثير من المعطيات والأسس الداعمة لنموه وتطوره، كتوفر الدعم المالي المطلوب، وتوافر البيئة العلمية الحاضنة والمحفزة له في المجتمع، وتوافر المنشآت والمعامل اللازمة والأدوات التي يحتاجها الباحث، بالإضافة إلى توافر الكوادر البشرية المؤهلة، والحوافز المعنوية لإنجاز البحث العلمي ونموه.

منهج الدراسة

استهدفت الدراسة جمع البيانات من الباحثين والأكاديميين في مختلف مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، من خلال أداة الاستبانة، مستندة في ذلك إلى منهج المسح الاجتماعي، الذي طبق على عينة من العاملين في تلك المؤسسات. واعتمدت الدراسة على التحليل الكمي باستخدام نماذج إحصائية مناسبة للظاهرة قيد الدراسة. وقد تم الاسترشاد بالأساليب الوصفية التحليلية الكمية التي تتفق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، من حيث سعيها إلى معاينة وتوصيف معوقات البحث العلمي ذات الصيغ الاقتصادية والمجتمعية والتي تواجه الباحثين والأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، حيث تتسم هذه الأساليب بقدرتها على وصف الظاهرة قيد الدراسة وتشخيصها كما هي في الواقع وبشكل موضوعي، مع التقليل قدر الإمكان من تأثير الأفكار أو التصورات الذاتية أو المسبقة عن الموضوع قيد الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات أو العناصر التي تشترك أو تعاني من المشكلة قيد الدراسة أو ذات الصلة بها، والذي يتمثل في العاملين بمؤسسات التعليم العالي من (الباحثين والأكاديميين) في سلطنة عمان، وقد تم الوصول لأفراد عينة الدراسة من خلال العينة القصدية أو المتاحة من الأكاديميين والباحثين الذين لديهم خبرات سابقة في البحث العلمي ممن تتجاوز أعمارهم (25) عاما، وممن أبدوا استعدادهم وموافقتهم للاستجابة على بنود الاستبانة، وقد بلغ عدد الذين أجابوا فعلا على الاستبانة (714) فرداً.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات،

وقد تم إعدادها بالاستناد إلى المراجعة التقييمية للإرث العلمي المتراكم والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وأهدافها، وقد تضمنت الاستبانة أسئلة متنوعة غطت مجموعة من الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بالموضوع قيد الدراسة، والمتمثلة في المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية التي تواجه الأكاديميين والباحثين في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، وتم معاينة هذه الجوانب من خلال عدد من الأسئلة التي تضمنتها الاستبانة.

صدق الاستبانة وثباتها

يُقصد بصدق الاستبانة وضوحها وموضوعية ما تحتويه من أسئلة وفقرات ومصطلحات، ومدى قدرتها على الإجابة عن أسئلة الدراسة والأهداف التي صممت من أجلها، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ومقدرتها على قياس ومعاينة موضوع الدراسة، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، إذ تم عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس[2]، وبناءً على توجيهاتهم واقتراحاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة على بعض الفقرات، حيث تم الاعتماد على نسبة اتفاق بين المحكمين لا تقل عن (80%)، وتم استبعاد الفقرات التي لم تحصل على اتفاق (80%) من المحكمين، كما تم إضافة الأسئلة التي تم اقتراحها، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

وفيما يتعلق بثبات الاستبانة، فقد تم إجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقراتها، واختبار أسئلتها، إذ دلت نتائج معامل الثبات (Reliability) على وجود تجانس واضح في النتائج، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (كرمباخ ألفا) الكلي للأداة (0.897)، وهو معدل ثبات عالٍ يشير إلى درجة من المصداقية والاتساق في الأداة، مما يعزز ثبات النتائج، وإمكانية تعميمها. والجدول التالي يوضح قيم الثبات لمحاور الاستبانة:

الجدول رقم (1): معامل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد فقرات المحور	قيمة معامل الثبات
1	المعوقات الاقتصادية	9	0.901
2	المعوقات المجتمعية	9	0.892
	الثبات الكلي للأداة		0.897

مجالات الدراسة

تؤكد الأدبيات أن لكل دراسة علمية ثلاثة مجالات رئيسية ترتكز عليها وهي: المجال البشري، والمجال الجغرافي، والمجال الزمني. وفيما يلي عرضا مفصلا لهذه المجالات:

1. **المجال البشري:** يقصد به مجموعة الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة، أي مجتمع الدراسة وعينته، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بـ: "الأكاديميين والباحثين العاملين في مختلف مؤسسات التعليم العالي في السلطنة".
2. **المجال الجغرافي:** حدد بسلطنة عمان بأكملها وبالتحديد "مؤسسات التعليم العالي فيها"، كوحدة رئيسية ممثلة لمجتمع الدراسة.
3. **المجال الزمني:** وهي المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وحددت من الفترة (20-1-2017) إلى (20-7-2017).

المعالجة الإحصائية

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت تلك الأساليب بين:

- **أساليب التحليل الإحصائي الثنائي** والتي تمثلت في **اختبار (One Sample T-Test):** ويعد أحد أهم الاختبارات

[2] بلغ عدد المحكمين (18) محكما من الأكاديميين بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي والمتخصصين في هذا الأمر.

الإحصائية وأكثرها استخداما في البحوث والدراسات الاجتماعية والإنسانية، حيث يمتاز بقدرته على كشف دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطي عينيتين، وفيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المتغير التابع وفقاً لتباين المتغيرات المستقلة قيد الدراسة. وقد تم اعتماد قيمة الثابت (Constant) أو (Baseline) =3 كنقطة وقاعدة للمقارنة بين القيم.

- **التحليل الوصفي للاستجابات حسب مقياس (ليكرت) الخماسي:** توزعت استجابات المبحوثين على المقياس –وفقا لسلم **(ليكرت)** الخماسي –على المستويات الخمسة التالية: **(غير راضٍ بشدة، غير راضٍ، محايد، راضٍ، راضٍ بشكل تام)**، وأعطيت الأوزان النسبية التالية لهذه المستويات: (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب، وقد تم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين على النحو الآتي وفقا للمعادلات التالية على الترتيب:

- تم حساب المدى بطرح القيمة الدنيا لبدائل الإجابة من القيمة العليا لها، أي: 5−1 = 4
- ومن ثم تم حساب طول الفئة بقسمة ناتج المدى على عدد المستويات المراد توزيع فترات المتوسطات عليها (مرتفع، متوسط، منخفض)، أي: 4 / 3 = 1.33

وفي ضوء ناتج هذه العمليات الحسابية تم تحديد ثلاثة مستويات للحكم على درجة تأثير المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (2): مستويات درجة تأثير قيمة المتوسط الحسابي

م	قيمة المتوسط الحسابى	درجة التأثير
1	2.33 – 1	منخفضة
2	3.67 – 2.34	متوسطة
3	3.68 فأعلى	مرتفعة

1- أساليب التحليل المتقدم متمثلة في تحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis): يمتاز هذا النموذج الإحصائي بقدرته على إدخال أكبر قدر من المتغيرات المستقلة، وقياس صافي تأثيرها مجتمعة في المتغير التابع الذي يكون عادة من النوع الفئوي كما هو في حال دراستنا، كما يتميز بقدرته على فحص الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل مع المتغير التابع، مع مراعاة ضبط صافي أثر هذه المتغيرات في المتغير التابع عند مستوى دلالة إحصائية (0.05% فأقل). وقد أجمع الباحثون بهذا الخصوص على أن استخدام نموذج التحليل متعدد المتغيرات يحقق أفضل النتائج عندما يكون المتغير التابع "كميا" كما هو الحال في دراستنا، حيث تأخذ معادلة هذا النموذج الإحصائي الصيغة التالية:

$$Y = a + X_1b_1 + X_2b_2 + ..X_nb_n$$

Y : المتغير التابع

a : قيمة الحد الثابت

X : المتغير المستقل الأول

b : معاملات المتغير المستقل الأول

X_nb_n : المتغير المستقل ومعامله

u : معامل الخطأ

تحليل نتائج الدراسة:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى محاولة التعرف على خصائص الباحثين والأكاديميين وخلفياتهم الديموغرافية والأكاديمية، وكشف وتبيين آراء ومواقف أفراد عينة الدراسة إزاء معوقات البحث العلمي من الجوانب: اقتصادية، ومجتمعية. وهي جوانب يعتقد أن لها دور فاعل في إعاقة الإنجاز البحثي لدى الأكاديميين والباحثين في مؤسسات التعليم العالي. وقد تم معاينة هذه المعوقات وعرضها بشكل رتبي (Rank order) أي من الأهم للأقل أهمية وفقا للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات التي تغطي محاور الموضوع، كما تم الاستعانة باختبار **(T-Test one sample)** ؛ لتحديد فيما إذا كانت هناك فروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في مواقف واتجاهات أفراد عينة الدراسة إزاء هذه المعوقات، فضلا عن بحث أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة في تباين مواقف أفراد عينة الدراسة إزاء معوقات البحث العلمي الاقتصادية، والمجتمعية، بالاستناد إلى اختبار تحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis)، وفيما يلي عرضا مفصلا لهذه النتائج.

أولا: الخصائص الديموغرافية والأكاديمية لأفراد عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى توصيف خلفيات أفراد عينة الدراسة "من أكاديميين وباحثين" ورصد خصائصهم الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، العمر) والأكاديمية المتمثلة في (نوع المؤسسة، التخصص، بلد الحصول على آخر درجة علمية)؛ عن طريق استخدام أساليب تحليل إحصائية مناسبة، ممثلة في أسلوب التوزيعات التكرارية والنسب البسيطة (Percentage and Frequency)؛ وذلك بهدف تقديم تصورات عامة دقيقة حول هذه الخلفيات والخصائص ومعاينتها بشكل مفصل، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الجدول رقم (1): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين حسب خصائصهم الديموغرافية والأكاديمية

الخصائص	الاستجابة	العدد	النسبة%
النوع الاجتماعي	ذكر	473	66.2
	أنثى	226	31.7
	غير مبين*	15	2.1
	المجموع	714	100
العمر	29 فأقل	72	10.1
	30-39	260	36.4
	40-49	228	31.9
	50-59	104	14.6
	60 فأكثر	33	4.6
	غير مبين	17	2.4
	المجموع	714	100
نوع المؤسسة	جامعة خاصة	182	25.5
	هيئات وكليات حكومية أخرى	129	18.1
	جامعة السلطان قابوس	140	19.6
	كليات خاصة	70	9.8
	غير مبين	193	27
	المجموع	714	100
التخصص	علوم هندسية	140	19.6
	علوم طبية	49	6.9
	علوم اجتماعية	90	12.6
	علوم تربوية	109	15.3
	علوم طبيعية	48	6.7
	علوم الإدارة والاقتصاد	83	11.6
	أخرى	153	21.4
	غير مبين	42	5.9
	المجموع	714	100
بلد الحصول على آخر درجة علمية	بلد عربي	214	30
	أوروبا الغربية	126	17.6
	أوروبا الشرقية	32	4.5
	أمريكا الشمالية	64	9
	أستراليا	35	4.9
	أخرى	192	26.9
	غير مبين	51	7.1
	المجموع	714	100

* لم تتوفر بيانات حول النوع الاجتماعي للمبحوث.

توضح نتائج جدول رقم (3) بأن هناك ارتفاعا واضحا في نسب تركز الذكور بعينة الدراسة، والتي وصلت إلى (66.2%) مقارنة بـ (31.7%) للإناث؛ وهي نتيجة قد تحمل مضامين ورؤى ذات خصوصية اجتماعية وثقافية ذكورية؛ وقد تنعكس على المواقف العامة لعينة الدراسة إزاء طبيعة المعوقات الأكاديمية والإدارية التي تعترضهم؛ على اعتبار أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الأكاديميين والباحثين الذكور، والذين

يميلون عادة للتعبير عن معتقداتهم ذات العلاقة بنوعهم الاجتماعي. أما فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية؛ فتوضح نتائج الجدول نفسه تركز أعمار المبحوثين عند الفئتين العمريتين (30–39) سنة، والفئة (40–49) سنة، وبنسب وصلت إلى (36.4%، 31.9%) على الترتيب، بينما شكلت فئة الكبار (60 سنة فما فوق) أقل النسب تمثيلا؛ بحيث بلغت (4.6%)، وتكشف أن أكثر من ثلثي الأكاديميين من أفراد عينة الدراسة يتركزون عند الفئة العمرية (30–49).

كما تشير النتائج إلى أن أغلب المبحوثين يتركزون في التخصصات الهندسية، حيث بلغت نسبتهم (19.6%) من عينة الدراسة، يليهم الباحثين والأكاديميين المتخصصين في العلوم التربوية وبنسبة (15.3%)، ثم تخصصات العلوم الاجتماعية وبنسبة (12.6%). بالمقابل تظهر النتائج انخفاض نسبة تمثيل تخصصات العلوم الطبية والطبيعية في عينة الدراسة بحيث لم تتجاوز نسبتهم (6.9%، و6.7%) على الترتيب. وبشكل عام يتضح وجود توزيع متسق تقريبا لأفراد عينة الدراسة وفقاً لتخصصاتهم الأكاديمية. كذلك تكشف نتائج الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة قد حصلوا على آخر درجة علمية من بلدان عربية وبنسبة تصل إلى (30.0%)، يليهم خريجو دول أوروبا الغربية بنسبة (17.6%)، أما الأفراد الحاصلين على آخر درجاتهم العلمية من أمريكا الشمالية فبلغت نسبتهم (9%). كما شكل الأكاديميون والباحثون خريجي أستراليا أقل نسبة تمثيل وبنسبة (4.9%)، كذلك أشار أكثر من ربع المبحوثين وبما يقارب (26.9%) أنهم قد حصلوا على آخر درجة علمية لهم من دول أخرى غير المشار إليها.

كذلك تبرز نتائج الجدول نفسه أن أكثر من ربع الباحثين والأكاديميين من عينة الدراسة يعملون في **جامعات خاصة** وبنسبة بلغت (25.5%)، في حين بلغت نسبة العاملين في جامعة السلطان قابوس (19.6%)، وهي بذلك تشكل ثاني أعلى نسبة تمثيل، باعتبارها أكبر مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، والجامعة الحكومية الوحيدة في السلطنة. كما يشكل الباحثين والأكاديميين العاملين في الهيئات والكليات الحكومية الأخرى نسبة (18.1%)، بينما شكل العاملون من أكاديميين وباحثين في الكليات الخاصة النسبة الأقل تمثيلا في عينة الدراسة وبنسبة (9.8%). ويلاحظ من خلال نتائج الجدول وجود توزيع متسق تقريبا في نسب تمثيل كافة مؤسسات التعليم العالي الموجودة في السلطنة، الأمر الذي يمكن أن ينعكس على مصداقية النتائج وإمكانية تعميمها.

ثانيا: اتجاهات الأكاديميين والباحثين حول المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية

تبرز نتائج القسم التالي من الدراسة الترتيب الرتبي (Rank Order) لأهم المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية التي تواجه الباحثين والأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، والتي تحول دون إنجازهم العلمي من البحوث، كما تعاين هذه النتائج ما إذا كانت هناك فروق ذات أهمية إحصائية استنادا إلى قيمة (t-test) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل) في مواقف أفراد عينة الدراسة حول دور هذه المعوقات في إعاقة إنجازهم البحثي. وسيتم استعراض الترتيب الرتبي لكل من المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية في جدولين منفصلين، وفيما يلي تفصيلا لهذه النتائج:

1- اتجاهات الأكاديميين والباحثين حول المعوقات الاقتصادية التي تواجه البحث العلمي حسب درجة الأهمية

الجدول رقم (2): اتجاهات الباحثين والأكاديميين حول المعوقات الاقتصادية حسب درجة الأهمية

م	الفقرة	العدد	المتوسط	درجة التأثير	T	Sig
1	الميزانيات البحثية قليلة	684	3.550	متوسطة	13.382	0.000
2	ضعف وقلة المكافآت والحوافز المادية للبحث العلمي	679	3.550	متوسطة	12.550	0.000
3	صعوبة وكثرة المسؤوليات المترتبة على القيام بالبحث العلمي	676	3.540	متوسطة	13.709	0.000
4	لا يوجد دعم مادي لساعات العمل البحثي الإضافي في المؤسسة	673	3.500	متوسطة	10.905	0.000
5	عبء مسؤولياته الأسرية	683	3.400	متوسطة	10.175	0.000
6	تردي أوضاعه المادية	678	3.320	متوسطة	7.751	0.000
7	قلة التجهيزات لإعداد البحوث (مختبرات، أجهزة، برامج،..الخ)	675	3.320	متوسطة	7.288	0.000
8	مستوى دخل الباحث متدن	686	3.290	متوسطة	6.688	0.000
9	ظروف العمل غير جيدة	683	3.190	متوسطة	4.860	0.000

تشير النتائج إلى أن المعوقات المتعلقة بالجوانب ذات العلاقة بـ"**قلة الميزانيات البحثية، وضعف وقلة المكافآت والحوافز المادية للبحث العلمي**"، قد جاءت كأهم المعوقات ذات الصيغ الاقتصادية التي تقف بوجه تقدم البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين والباحثين وبدرجات تأثير متوسطة، وبمتوسطات حسابية بلغت (3.55، 3.55) على الترتيب، وهي نتيجة دالة إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل)، مما يؤكد أهمية الجوانب الاقتصادية والمادية في خلق مزيد من التحديات أمام الإنجاز البحثي للأكاديميين والباحثين، وهي نتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة الفتلي (2008) التي كشفت أن المعوقات ذات الجوانب الاقتصادية تأتي في مقدمة المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الأكاديمي؛ بل ذهبت إلى تأكيد أن الدعم المادي المقدم للبحث العلمي عادة ما يحدد استمرار نشاط الباحث العلمي من عدمه.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية لدى المبحوثين المعوقات المتعلقة بـ "**صعوبة وكثرة المسؤوليات المترتبة على القيام بالبحث العلمي**" وبدرجة تأثير متوسطة، بلغ فيها المتوسط الحسابي (3.54)، وهو دال إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، وتشير دراسة ريماندو وآخرون (Remando et al., 2015) في هذا السياق إلى كثرة التحديات التي يواجهها الباحثون –لاسيما الجدد منهم– خاصة تلك المتعلقة بالتحديات المصاحبة لإنجاز البحث العلمي وكثرة المسؤوليات الملازمة له، كتلك المتعلقة بمرحلة تحديد مجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع البيانات، وما يصاحب ذلك من صعوبات للوصول لأفراد العينة، إضافة لتلك التحديات ذات العلاقة بعملية إجراء المقابلات اللازمة، والحصول على المعلومات المطلوبة.

أما في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية لدى المبحوثين، فقد جاءت المعوقات المرتبطة بـ "**عدم وجود الدعم المادي لساعات العمل البحثية الإضافية في المؤسسة** " وبدرجة تأثير متوسطة، وبمتوسط حسابي قدره (3.50)، وهو دال إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل). وهذه النتيجة تعكس أهمية دور الجوانب ذات المنشأ الاقتصادي في تراجع الإنجاز العلمي للأكاديميين والباحثين بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان.

في المقابل جاءت المعوقات ذات الصلة بالجوانب التالية: "**قلة التجهيزات من مختبرات، أجهزة، برامج،..الخ لإعداد البحوث، وتدني مستوى دخل الباحث، وظروف العمل غير الجيدة**"، في أدنى ثلاث رتب من حيث الأهمية وبدرجات تأثير متوسطة، وبمتوسطات حسابية قدرها (3.32، 3.29، 3.19) وعلى الترتيب، وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل)، مما يبين أن مثل هذه الجوانب قد لا تحمل تأثيرات كبيرة على مسيرة البحث العلمي وتقدمه مقارنة بالتحديات الأخرى، مع مراعاة أن هذا النتيجة لا تعنى انتفاء

أهمية تأثير هذه التحديات بصفة عامة على مستوى إنتاجية الباحثين العلمية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا الإشارة إلى أن المعوقات ذات العلاقة "**بقلة الدعم المادي**" في صورها المختلفة ما زالت تشكل أكثر المعوقات تأثيرا في مسار البحث العلمي من وجهة نظر الباحثين والأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي، وهي نتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما خلصت إليه دراسة **كاريميان وآخرون (Karimian et al., 2012)**، ودراسة **عمر وزيدان (2007)** اللتان أشارتا إلى أن ضعف معدل الإنفاق على البحث العلمي يعد أكبر معوق يواجه البحث العلمي، حيث يعد الإنفاق على المشاريع البحثية وفقا لما أشار إليه **القحطاني (2006)** نوعا من الرفاهية في الدول النامية، وليس ضمن سلم أولوياتها، مما أسهم في تراجع الإنتاج العلمي في هذه الدول. وهي نتيجة تدلل على أن الدعم المادي للبحوث العلمية يشكل أحد أهم الركائز الأساسية لتطوير البحث العلمي ومحركاته، مما يستدعي مزيدا من الاهتمام بمثل هذه الجوانب، وإعطائها مزيدا من العناية والدراسة والتحليل.

2- اتجاهات الأكاديميين والباحثين حول المعوقات المجتمعية التي تواجه البحث العلمي حسب درجة الأهمية

الجدول رقم (3): اتجاهات الباحثين والأكاديميين حول المعوقات المجتمعية حسب درجة الأهمية

م	الفقرة	العدد	المتوسط	درجة التأثير	T	Sig
1	عدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي	680	3.390	متوسطة	9.296	0.000
2	عدم اهتمام المبحوثين بالمشاركة في البحث العلمي	681	3.380	متوسطة	9.567	0.000
3	عدم وجود دعم من المؤسسات الخاصة لدعم البحث العلمي	680	3.378	متوسطة	9.721	0.000
4	ضعف دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية البحث العلمي	680	3.350	متوسطة	8.485	0.000
5	عدم ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية	671	3.300	متوسطة	7.911	0.000
6	النظرة السلبية من قبل المسؤولين وصناع القرار تجاه البحث العلمي	678	3.220	متوسطة	5.338	0.000
7	عدم الثقة في نتائج البحوث	674	3.130	متوسطة	2.949	0.003
8	عدم استفادة المجتمع من مخرجات البحث العلمي	670	3.110	متوسطة	2.589	0.010
9	عدم وجود سياسة بحثية وطنية	674	3.110	متوسطة	2.644	0.008

تكشف نتائج الجدول (5) بأن أهم المعوقات ذات الصيغ المجتمعية والتي تقف دون تطور البحث العلمي وفقاً لمواقف الباحثين والأكاديميين تتمثل في "**عدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي**" والذي جاء في المرتبة الأولى وبدرجة تأثير متوسطة، وبمتوسط حسابي قدره (3.39)، وهو دال إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، وفي هذا السياق تشير دراسة **زويلف والسعايدة (1997)** إلى أن عدم اهتمام القارئ بنتائج البحث العلمي، وضعف وعي المجتمع به، يمثلان أحد أبرز المعوقات التي تواجه البحث العلمي، الأمر الذي يستوجب بذل مزيد من الجهود للتوعية بقيمة البحث العلمي ودوره في تنمية البلاد وتطويرها، وخاصة في ظل حجم العوائد الاجتماعية والاقتصادية الممكن أن تتحقق في حال تم الأخذ بالبحث العلمي كطريقة ومنهج لتنمية المجتمع.

و**جاءت في المرتبة الثانية** تلك المعوقات ذات العلاقة بـ "**عدم اهتمام المبحوثين بالمشاركة في البحث العلمي**" وبدرجة تأثير متوسطة، وبمتوسط حسابي قدره (3.38) وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، وقد يعود ذلك إلى ضعف ميل المبحوثين للمشاركة في البحث العلمي لاعتقادهم بعدم جدواها، ولاعتقادهم بأن مخرجاته تتجه عادة نحو التنظير والابتعاد عن الجوانب التطبيقية التي تنتهي بالتوصل لآليات وسبل لمعالجة مشكلاته الفعلية، أو بسبب عدم إيمانهم بالعمل

المشترك في إنجاز البحوث العلمية.

أما فيما يتعلق **بضعف دعم المؤسسات الخاصة للبحث العلمي**، فتظهر النتائج احتلال هذا المعوق المجتمعي الترتيب الثالث من حيث الأهمية لدى أفراد عينة الدراسة وبدرجة تأثير متوسطة، وبمتوسط حسابي قدره (3.378)، وهو دال إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل)، وتشير **دراسة البرغوثي وأبو سمرة (2007)** في هذا السياق إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في العالم العربي مقارنة ببلدان العالم المتقدم، الأمر الذي شكل تحدياً مهما أمام البحث العلمي في الوطن العربي، وهي نتيجة تتقاطع في مضامينها مع ما خلصت إليه دراسة **هزايمة (2011)** التي أشارت إلى أن قلة التفاعل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تمثل أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي. كما جاءت التحديات المتعلقة ب "**ضعف دور وسائل الاعلام في التوعية بأهمية البحث العلمي**" في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، وبدرجة تأثير متوسطة، وبمتوسط حسابي قدره (3.3)، وهو دال إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، وتشير هذه النتيجة إلى أن وسائل الإعلام المحلية لا تؤدي حتى الآن دورا حيويا في تعزيز ونهضة البحث العلمي، مما يعزز الحاجة إلى تكثيف جهودها في مجال التوعية بأهمية البحث العلمي ودوره في نهضة المجتمع ونماءه.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت المعوقات ذات العلاقة بـ "**عدم استفادة المجتمع من مخرجات البحث العلمي**"، "**وعدم وجود سياسة بحثية وطنية**" وبدرجة تأثير متوسطة، وبمتوسط حسابي قدره (3.11) لكليهما وبفروق إحصائية مهمة استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، ويؤكد **القاسم (2000)** في هذا السياق عدم وجود ما يدل على توفر أولويات وطنية ثابتة تتبناها الحكومات والقطاعات الأهلية في التجارب البحثية العربية، وأن واقع المؤسسات البحثية العربية يتسم عموما بقلة الانسجام مع الأولويات الوطنية والقومية، حيث أكدت المعطيات توزيع الإنفاق على عدد كبير من حقول البحث التي لا ترتبط بقطاعات الإنتاج، وما زاد من سلبية هذا الوضع هيمنة الحكومات على النشاطات البحثية كونها تشكل المرجعية الأساسية سواء للتمويل أو المراقبة، إضافة لضعف مشاركة الجهات الخاصة أو الحكومية التشريعية بفاعلية في هذه العمليات، وهو ما يتفق مع دراسة **قوي وحشود (2011)** التي أكدت على أهمية تأثير عدم وجود خطة عربية موحدة للعلوم والتكنولوجيا في خدمة أولويات الدول العربية ودورها في تراجع وضعف البحث العلمي فيها.

ثالثا: نتائج تحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis) لأثر المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية في المعوقات الاقتصادية والمجتمعية للبحث العلمي بعد ضبط أثر باقي المتغيرات:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على معاينة أثر عدد من المتغيرات الديموغرافية "**النوع الاجتماعي، والعمر**" والأكاديمية متمثلة " **نوع المؤسسة، والتخصص، وبلد الحصول على آخر درجة علمية**" على مواقف الباحثين والأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان حول طبيعة المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية التي تواجههم وتؤثر على مستوى إنتاجهم من البحث العلمي. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام تحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis)؛ الذي يمتاز بقدرته على إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات المستقلة، وقياس صافي تأثيرها مجتمعة على المتغير التابع المتمثل في (المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية)، كما يمتاز هذا النموذج التحليلي بقدرته على فحص الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل مع المتغير التابع عند مستوى دلالة إحصائية (0.05%) فأقل، مع مراعاة ضبط وتحييد صافي أثر باقي المتغيرات، وفيما يلي عرضا لحيثيات هذه النتائج:

الجدول رقم (4): مواقف أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية وفقا لبعض المتغيرات المستقلة

م	نوع المعوق	القيم الإحصائية	وفقا للمؤسسة	وفقا للنوع الاجتماعي	وفقا للعمر	وفقا للتخصص	وفقا لبلد الحصول على آخر درجة علمية
1	**المعوقات الاقتصادية**	Mean Square	6.716	.139	1.893	.273	.793
		قيمة f	11.199	.232	3.157	.455	1.322
		Sig	.001	.630	.076	.500	.251
2	**المعوقات المجتمعية**	Mean Square	2.255	.091	.452	.317	1.149
		قيمة f	4.230	.171	.847	.595	2.154
		Sig	.040	.679	.358	.441	.143

تكشف نتائج جدول (6) أن أكثر المتغيرات التي برز تأثيرها في مواقف الأكاديميين والباحثين حول دور المعوقات ذات الصيغ الاقتصادية والمجتمعية في الحد من إنجازهم البحثي تمثلت في متغير "**نوع المؤسسة**"، وبمعامل تأثير قدره (6.716) في في حين لم تظهر متغيرات مثل: "النوع الاجتماعي، التخصص، العمر، بلد الحصول على آخر درجة علمية "، أي تأثير مهم إحصائيا في مثل هذه المعوقات بعد ضبط وتحييد صافي أثرها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء اختلاف المعطيات والظروف والأنظمة السائدة في بيئة تلك المؤسسات، وتباين مقدار الدعم المادي المقدم لها، واختلاف في طبيعة البيئة المحلية الداعمة للبحث العلمي والمحيطة بها، والتي يمكن أن تنعكس على مستوى إنجاز البحث العلمي بداخلها. وهو ما يتفق مع ما ذهبت إليه دراسة **صالح (2003)** التي خلصت في نتائجها إلى أن نوع المؤسسة يؤثر بشكل كبير على طبيعة المعوقات التي يمكن أن تواجه الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي. كما تعد هذه النتيجة منسجمة في مضامينها مع دراسة **الصوا وعلي (1999)** التي خلصت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات المرتبطة بالجوانب الاقتصادية تبعا لنوع المؤسسة، وعزت ذلك إلى أن الباحثين والأكاديميين يواجهون داخل مؤسساتهم الأكاديمية تحديات متنوعة تتمثل في قلة الإمكانات البحثية والمادية، كما قد يعود إلى اهتمام تلك المؤسسات بالجوانب التعليمية على حساب البحث العلمي وتقدمه.

أولا: نتائج الدراسة:

- **المعوقات الاقتصادية التي تواجه البحث العلمي**

1. كشفت نتائج الدراسة أن المعوقات ذات العلاقة **بـ "قلة الميزانيات البحثية، ضعف وقلة المكافآت والحوافز المادية للبحث العلمي"**، قد جاءت في أعلى سلم المعوقات ذات الصيغ والاقتصادية من حيث الأهمية لدى الأكاديميين والباحثين وبدرجات تأثير متوسطة، وهي دالة إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل).

2. يبدو من خلال تحليل المعوقات ذات المنشأ الاقتصادي أن الجوانب ذات الصلة **بقلة التجهيزات (مختبرات، أجهزة، برامج،..الخ لإعداد البحوث)، وتدني مستوى دخل الباحث، وظروف العمل غير الجيدة"**، تأتي في أدنى ثلاثة رتب من حيث الأهمية، وبفروق مهمة إحصائيا استنادا إلى قيمة(t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل).

- **المعوقات المجتمعية التي تواجه البحث العلمي**

1. تكشف النتائج فيما يتعلق بالمعوقات المجتمعية التي تحول دون تطور البحث العلمي أن "عدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي" يعد من أهم المعوقات المجتمعية، حيث جاء هذا المعوق في المرتبة الأولى، وبفروق دالة إحصائيا استنادا إلى قيمة (t) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05% فأقل).

- **مواقف أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات الاقتصادية والمعوقات المجتمعية وفقا لبعض المتغيرات المستقلة**

1. تشير النتائج إلى أن متغير "**نوع المؤسسة**" أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في تباين وجهات نظر الأكاديميين والباحثين حول المعوقات الاقتصادية التي تواجههم أثناء إعدادهم لبحوثهم العلمية.

2. تبين النتائج بأن هناك تأثير واضح لمتغير "**نوع المؤسسة**" في تباين مواقف أفراد عينة الدراسة إزاء المعوقات المجتمعية التي تواجههم أثناء إعدادهم لأبحاثهم العلمية.

ثانيا: التوصيات

1. يبدو أن انخفاض مساهمة الدولة في دعم العملية البحثية شأنه أن يعزز تراجع مستويات الإنتاج العلمي، مما يتطلب جهود حثيثة مع الجهات المعنية لتحفيزها لدعم البحث العلمي، بل العمل على سن القوانين والتشريعات لتشجيع مساهمة الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية.

2. بذل مزيد من الجهود لتوفير كافة مستلزمات البحث العملي وأدواته وتوعية كافة أفراد المجتمع بقيمة البحث العلمي ودوره في تنمية البلاد وتطويرها، وحجم العائد الاجتماعي والاقتصادي الممكن أن يتحقق في حال الأخذ به كطريقة ومنهج للتفكير ولتنمية المجتمع، ولا سيما في المناطق الريفية التي يظهر سكانها انخفاضا في إنتاجيتهم البحثية.

3. ضرورة الاهتمام بتنمية المهارات البحثية لدى الأكاديميين والباحثين؛ وذلك عن طريق عقد الدورات التدريبية والورش المختصة بآلية كتابة البحث العلمي، وبالمناهج العلمية المتبعة، وطرق البحث العلمي وأدواته، وبآلية البحث عن المراجع والمصادر اللازمة وطرق التوثيق وغيرها من الأمور المهمة واللازمة لإجراء البحث العلمي، ورفع قيمة **المكافآت والحوافز المادية للبحث العلمي.**

4. ينبغي مراجعة التحديات والمعوقات التي تتعلق بنوع المؤسسة التي عمل بها الأكاديميون والباحثون والتعرف على طبيعة التحديات التي تواجههم "أثناء سير عملية نشرهم لأبحاثهم" وبكثير من العمق والشمولية؛ لما لهذا الأمر من أهمية في فهم هذه الظاهرة وما يحيطها من ملابسات وتحديات.

5. ضرورة العمل على تعزيز البيئة الداعمة للبحوث العملية، والعمل على استثمار خبرات الباحثين والأكاديميين العاملين في مختلف مؤسسات التعليم العالي، وإلزامهم بإجراء البحوث العلمية والتأكيد على حقوقهم في الحصول على الدعم –سواء المادي أو المعنوي–الكافي لإجراء البحوث، وتسهيل جميع الإجراءات المتعلقة بالبحث العلمي من حيث التمويل والتدريب والنشر.

6. ضرورة التأكيد على أهمية إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على كل البحوث التي تم إنجازها في السلطنة، بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت وبسهولة ويسر؛ وذلك بهدف تقييم العملية البحثية وبشكل دوري وعلى فترات زمنية محددة، ومعاينة الواقع البحثي بكثير من الدقة والشمولية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

البرغوثي، عماد وأبوسمرة، محمود .(2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي .مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية – غزة، فلسطين، 15(2)،.1155 - 1133.

بطاح، أحمد. (2007). معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. مجلة العلوم التربوية، قطر، (13)، 255–277.

بورديو، بيير. (2000). إعادة النظر للفلسفة: ترجمة أنور مغيث. القاهرة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام.

الحراحشة، محمد. (2011). معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 11 (3)، 157–171.

درويش، أحمد. (2013). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي– دراسة في سيسيولوجيا التنظيم. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

زويلف، مهدي، والسعايدة، منصور. (1997). المعوقات التي تواجه الباحث الجامعي في الجامعات الأردنية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، (32)، 233–277.

سيار، عيسى. (2011). البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية: رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 39–52.

صالح، أيمن وآخرون. (2003). معوقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية: رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

الصوا، غازي وعلي، يحيى. (1999). مشكلات الأكاديميين الحاصلين على الدكتوراه من الجامعات الأجنبية: عينة من الأردن. مجلة العلوم

الاجتماعية– جامعة الكويت، 27(1).
الطبيب، مصطفى. (2013). ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي: دراسة تحليلية ميدانية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 6(13)، 97–113.
العاجز، فؤاد وبنات، ماهر. (2003). البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية–الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية. مؤتمر التعليم الجامعي: نماذج وتطبيقات تربوية، جامعة اليرموك–الأردن.
عبدالباري، أسامة. (2016). الدور المعرفي لمراكز البحوث الاجتماعية والإنسانية في المجتمع العربي. مؤتمر مركز البحوث الإنسانية في الوطن العربي: التحديات، والفرص، وآفاق التعاون. جامعة السلطان قابوس، مسقط، 65–81.
عمر، فيصل وزيدان، عفيف.(2007). معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة. المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، فلسطين، 1(1)، 189–218.
الفتلي، حسين.(2008). المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات العراقية. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، 7 (3+4)، 229–242.
القاسم، صبحي .(2000). مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي معالم الواقع وتحديات المستقبل. شؤون عربية– مصر، ص136.
القحطاني، محمد. (2006). الأهمية الاقتصادية للبحث العلمي. الجوبة– مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، السعودية، ص68.
قوي، بوحنية وحشود، نور الدين. (2011). نظرة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي: المعوقات والحلول. المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، 21–37.
المحبوب، عبدالرحمن .(2000). مشكلات البحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل. مركز البحوث التربوية والنفسية، مطابع جامعة أم القرى– مكة المكرمة.
منصور، يوسف. (2015). صعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة طرابلس. مركز جيل البحث العلمي، 85–102.
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2015)، تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام (2030).
ميلز، رايت .(١٩٨٦). الخيال السوسيولوجي: ترجمة عبدالباسط عبدالمعطى، وعادل الهواري. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
هزايمة، فاضل. (2011). أنموذج مقترح لتفعيل دور الإدارة الجامعية في تطوير البحث العلمي. مجلة كلية التربية، مصر، 2، (35)، 477–509.
وزارة التعليم العالي (2013). رؤى العدد 151. جريدة عمان: سلطنة عمان..

المراجع الأجنبية

Bakken, S., Lantigua, R., Busacca, L., Bigger, J .(2009) .Barriers, Enablers, and Incentives for Research Participation: A Report from the Ambulatory Care Research Network (ACRN). JABFM , 22(4), 436-445.

Farzaneh, E., Amani, F., Taleghani, Y., Fathi, A., Kahnamouei-aghdam, F., Fatthzadeh-Ardalani, G .(2014) . Research barriers from the viewpoint of faculty members and students of Ardabil University of Medical Sciences, Iran, 2014. International Journal of Research in Medical Sciences, 4(6), 1926-1932.

Gouldner, A .(1970) .The Sociologist as Partisan: Sociology and Welfare State, In Douglas, Jack D., (ed), The reheveance of Sociology, Appleton-century Crofts, Mevedith Corporation, New York.

Horkheimer M, .(1972). Notes on Science and the Crisis, In, Critical Theory, Selected Essay, Sudbury Press, New York.

Karimian, Z., Sabbaghian, Z., Salehi, A., Sedghpour, B .(2012). Obstacles to undertaking research and their effect on research output: a survey of faculty members views at Shiraz University of Medical Sciences. Eastern Mediterranean Health Journal, 18(11), 1143-1150.

Kitcher, Philip .(2000). Reviving the Sosiology of Science, Sep2000, Supplement, Vol. 67 Issue3

Osagie, R .(2012). Federal Government Funding of Research in Universities in Nigeria, the University of Benin as a Case Study. International Education Studies, 5(6), 73-79.

Pickering A. (1993) .The mangle of: Agency and Emergence in The Sociology of Science. American Journal of Sociology, 99, (3) ,559-598.

Rimando, M., Brace, A. M., Namageyo-Funa, A., Parr, T.

L., Sealy, D., Davis, T. L., Martinez, L. M., & Christiana, R. W. (2015). Data Collection Challenges and Recommendations for Early Career Researchers .The Qualitative Report , 20(12), 2025-2036

Taskeen, S., Shehzadi, A., Khan, T., Saleem, N. (2014) . Difficulties faced by novice researchers: A study of universities in Pakistan. International Journal of Art and Literature, 1(1), 1-4.

World Bank (2018) Research and Development Expenditure Retrieved from https://data.worldbank. org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=OM>

Economic and Societal Obstacles Facing Scientific Research in Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman: An Analytical Quantitative Study.

Muneer Karadsheh, Nasser Al-Mawali, Amal Nasser Al-Hashemi*

ABSTRACT

The aim of this study is to investigate the obstacles that face researchers from economic and societal aspects as well as investigating the effect of demographic and academic variables on the attitudes of the study sample towards these obstacles after adjusting for their effects. The study was carried out on a sample of 714 researchers and academics in higher education institutions in the Sultanate of Oman. A questionnaire was employed as a tool for data collection. Results showed that a lack of research funds and rewards and incentives are the most important economic obstacles to scientific research. It was also shown that low levels of societal awareness about the importance of research are the most important societal obstacles. Results also indicated that the variable 'institution type' made the most important contribution to the variance of academics' and researchers' attitudes towards economic and societal obstacles facing them while conducting research.

Keywords: Economic Obstacles, Societal Obstacles, Scientific Research, Higher Education Institutions, Researches and Academics.

* Humanities Research Center, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman.
Received on 18/9/2017 and Accepted for Publication on 11/10/2018.